الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 December 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الثانية

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الثانية.

* E/ECA/COE/43/1.

A-24-01443 (A)

تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن دورتها الثانية

مقدمة

١- عُقدَت الدورة الثانية للجنة الحوكمة الاقتصادية (لجنة الحوكمة في ما يلي) يوميْ ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ في أديس أبابا. وحضرها ممثلون عن جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية.

٢- وتُعَد لجنة الحوكمة بمثابة منتدى استشاري للخبراء وواضعي السياسات. وهي تقدّم التوجيه للجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية في ما يلي) في تنسيق برنامجها الفرعي المعني بسياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة. وتهدف لجنة الحوكمة إلى ضمان الاتساق والنتائج المؤثرة من خلال الدعم المقدَّم إلى أعضاء اللجنة الاقتصادية وأصحاب المصلحة. وتركز لجنة الحوكمة على بناء وتعزيز مؤسسات الحوكمة الاقتصادية وسياساتها، وتشجع التعلم من الأقران لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة. [(١)]

٣- وعُقدَت الدورة الأولى لجنة الحوكمة عبر الإنترنت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. ومع انتهاء ولاية المكتب التي دامت عامين في عام ٢٠٢٤، انتخبت لجنة الحوكمة، في دورتها الثانية، مكتبا جديدا للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦. وسيقوم المكتب الجديد باستعراض خطة عمل البرنامج الفرعي وإقرارها وتقديم التوجيه في عدة مجالات هامة.

٤- وركزت لجنة الحوكمة في دورتها الثانية على الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي والحوكمة الاقتصادية والتمويل لصالح القارة لضمان التنمية المستدامة والشاملة في سياق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيُعقَّد في عام ٢٠٢٥.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٥- حضر الدورةَ ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في اللجنة الاقتصادية:

(أ) **وسط أفريقيا**: سان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو؛

[(١)] تماشيا مع دور اللجان الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ينبثق دور اللجنة من الفقرات ١٨ ألف-٤٥ و١٨ ألف-٥٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ((A/68/6 (Sect. 18)، التي تُحدَّد فيها أدوار الأجهزة الفرعية الوظيفية والقطاعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية.

(ب) **شرق أفريقيا**: إثيوبيا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وكينيا، ومدغشقر؛

(ج) **شمال أفريقيا**: الجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا؛

(د) **الجنوب الأفريقي**: جنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق؛

(هـ) **غرب أفريقيا**: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

باء- البيانات الافتتاحية

٦- أدار الجلسةَ الافتتاحية رئيسُ قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة في اللجنة الاقتصادية، السيد جمال إبراهيم. [٢] وأدلت مديرة شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، السيدة زوزانا شفيدروسكي، بكلمة افتتاحية رحبت فيها بجميع المشاركين وأعربت عن امتنانها لحضورهم. وأشارت إلى أن الدورة الخاصة بالحوكمة الاقتصادية ستقدّم دعما كبيرا للبلدان الأفريقية في تعزيز هيكلية الحوكمة الاقتصادية لديها حتى تتمكن هذه البلدان من تحقيق المواءمة بشكل أفضل مع الأهداف الإنمائية لأفريقيا. وشدّدت على التوقيت المناسب للدورة التي تُعقد قبيل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي يتعين فيه للبلدان الأفريقية الدفاع عن احتياجاتها الإنمائية في خضم التحديات الراهنة، بما في ذلك تغيّر المناخ والجوائح والقضايا المالية المعقَّدة. وأشارت إلى أن الدورة ستركز على انتخاب مكتب جديد، واستعراض خطة عمل اللجنة الاقتصادية، ومنح الأولوية لأهم المجالات التي تشمل تعبئة الموارد المحلية، واتخاذ خطوات للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح الهيكل المالي العالمي لضمان نظام مالي شامل لصالح أفريقيا.

٧- وتحدّث رئيس المكتب المنتهية ولايته، السيد يانيك كينهونغ، في كلمته الافتتاحية، عن التحديات السائدة ومتعددة الأوجه التي خلفتها الجائحة والتوترات الجيوسياسية وتغيّر المناخ وتأثيرها السلبي على التنمية المستدامة في أفريقيا. وشدّد على الحاجة إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية للحد من اعتماد البلدان على الاقتراض من الخارج، وتحسين إدارة المالية العامة عن طريق الحد من تسرُّب الإيرادات وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وأبرز الحاجة إلى اتباع نهج شامل لتوسيع القاعدة الضريبية، والتصدي لمشكلة الديون التي لا يمكن تحملها، واستكشاف آليات تمويل ابتكارية. ودعا إلى إدخال إصلاحات على الهيكل المالي العالمي لدعم تطلعات التنمية المستدامة لأفريقيا. وقال إن لجنة الحوكمة ستقوم بدعم البلدان الأفريقية في معالجة هذه القضايا الحاسمة والتحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

[٢] تعتبر شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة الكيان الرائد في جميع الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرنامج الفرعي لسياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٨- افتتحت مديرة شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة الدورةَ وأوضحت أن مكتب الدورة الأولى قد أنهى فترة ولايته بنجاح. وأضافت أن لجنة الحوكمة ستنتخب مكتبا جديدا لقيادتها والإشراف على عمل البرنامج الفرعي.

٩- وجرى انتخاب أعضاء المكتب في خمسة اجتمعات فرق عمل مصغرة اِنتخب فيها مندوبون من كل منطقة دون إقليمية ممثِّلا على النحو التالي:

وسط أفريقيا: غينيا الاستوائية

شرق أفريقيا: جيبوتي

شمال أفريقيا: مصر

الجنوب الأفريقي: زامبيا

غرب أفريقيا: سيراليون

١٠- واختارت لجنة الحوكمة بتوافق الآراء ممثلي المناطق دون الإقليمية للاضطلاع بالأدوار التالية في المكتب:

الرئيس: مصر

نائب الرئيس: جيبوتي

نائب الرئيس: زامبيا

المقرر: سيراليون

المقرر: غينيا الاستوائية

١١- وعقب بيان القبول الذي أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، وهو وزير المالية المساعد المكلف بالسياسات والشؤون الاقتصادية في مصر، السيد محمد إبراهيم، أقرّت لجنة الحوكمة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي سبق تعميمه (E/ECA/CEG/2/1):

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- قضايا وتحديات تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا: أولويات أفريقيا في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٢٥.

٤- عرض الأمانة عن الإنجازات المحققة في عام ٢٠٢٤:

(أ) التقدم المحرز في بلوغ الأولويات الإنمائية العالمية والإقليمية، ألا وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛

(ب) التقدم المحرز في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة في أفريقيا؛

(ج) تحسين إدارة المالية العامة والحوكمة الاقتصادية السليمة في أفريقيا؛

(د) التمويل الخاص المحلي في أفريقيا.

٥- تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦- تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية بهدف تحسين تعبئة الموارد المحلية.

٧- تعبئة الموارد الخاصة المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- دعم أقل البلدان نموًّا.

٩- وضع إطار تمويل وطني متكامل لتعبئة الموارد المحلية بشكل أقوى.

١٠- عرض واعتماد برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

١١- موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة الإدارة الاقتصادية وموضوعها.

١٢- مسائل أخرى.

١٣- تقارير يعرضها مقرر المكتب.

١٤- اختتام الدورة.

الجزء الثاني

ثالثا- قضايا تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا وتحدياتها: أولويات أفريقيا في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرَّر عقده في عام ٢٠٢٥

[البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- المقدمة والعرض

١٢- قدّمت مديرة الشعبة عرضا شدّدت فيه على تحديات التمويل الكبيرة التي تواجهها أفريقيا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة في خضم صدمات عالمية مثل جائحة كورونا عام ٢٠١٩ (كوفيد-١٩) والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والتهديدات المناخية. وقالت إن الصدمات العالمية زادت من تأزم المشهد المالي المقيَّد أصلا، حيث ظل النمو الاقتصادي أدنى من مستوياته في الفترة التي سبقت الجائحة وأقل من المستويات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يبلغ الدين العام ٦٧,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤. وأكدت أنه لا بد من منح الأولوية لتعبئة الموارد المحلية لمواجهة هذه التحديات. وتشمل الخطوات الهامة التي يتعين اتخاذها توسيعَ القاعدة الضريبية، وتعزيزَ القدرة المؤسسية، وتعزيزَ إدارة النفقات العامة عن طريق الحد من التسرّبات غير المشروعة وزيادة الكفاءة. كما أن تحسين أطر إدارة الديون عاملٌ أساسي للحد من أوجه القصور وإساءة استخدام الأموال. ويعد الإصلاح الشامل للهيكل المالي العالمي أمرا بالغ الأهمية لضمان حصول أفريقيا على تمويل منصف ومستدام. وفي الختام، أشارت إلى أن النمو عنصر حيوي لإعادة ربط أفريقيا بمسارها التنموي ويحتاج إلى تُدعمَه إرادةٌ وقيادةٌ سياسيتان أقوى في سبيل تحقيق انتقال عادل وتنمية مستدامة.

باء- المناقشة

١٣- في المناقشة التي تلت ذلك، شدّد الممثلون على أن تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية لسد الفجوات الهائلة في التمويل، وأن هناك حاجة إلى جعل النمو الاقتصادي مستداما لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وأشاروا إلى أن التنمية ينبغي أن تركز على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات داعمة للنمو. وشدّدت لجنة الحوكمة على أن وجود قيادةٍ أفريقية قوية ورصدٍ فعال للتقدم المحرز أمران حاسمان لتحقيق النمو الاقتصادي والانتقال المستدام والعادل. وأضافت أن القيادة السياسية تكتسي أيضا أهمية بالغة للاستفادة من الإمكانات التي تنطوي عليها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

١٤- وشدّدت لجنة الحوكمة على أهمية إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتحسين الضرائب الرقمية وتوسيعها، وزيادة الطابع التدرُّجي للضرائب لتوسيع نطاق القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد،

سُلّط الضوء على الأهمية الحاسمة لإجراء تقييم منتظم لتكاليف وفوائد الحوافز الضريبية الذي وضعته عدة بلدان أفريقية باعتباره سبيلا إلى الحد من تسرّب الإيرادات.

١٥- وشدّد المشاركون على الحاجة المتواصلة للدعم في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وإنشاء إطار قوي للحوكمة الاقتصادية. وأكدوا أنه سيتعين على البلدان الأفريقية تحسينُ مهاراتها في مجال التفاوض لإسماع صوتها بشأن تعبئة الموارد المحلية والتمويل المستدام، وأنها ستحتاج أيضا إلى تحسين إدارتها الضريبية من خلال الرقمنة. وشدّدت لجنة الحوكمة على أهمية الدعم المستدام والمعزَّز في التخطيط الإنمائي المتكامل والحوكمة الاقتصادية وتمويل التنمية المستدامة والشاملة، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا الناشئة مثل مقايضة الديون والتمويل المناخي وفرض الضرائب على الكربون، بالنظر إلى الأزمات المناخية الأخيرة.

رابعا- عرض الأمانة عن الإنجازات المُحققة في عام ٢٠٢٤ [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- المقدمة والعرض

١٦- عرضت مديرة شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، السيدة زوزانا شفيدروسكي، خطةَ العمل. وشدّدت على أن أهدافها الرئيسية تتمثل في التخطيط الإنمائي الفعال بصورة أفضل، وتعزيز تحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين إدارة وحوكمة مالية القطاع العام، وتشجيع التمويل الابتكاري وأسواق رؤوس الأموال في أفريقيا. وأضافت أنه تم السعي إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل التحليلي في إطار البرنامج الفرعي كجزء من وظيفة اللجنة الاقتصادية كمركز للفكر، ودورها في تيسير منابر الحوار بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني والمشورة في مجال السياسات لأعضاء اللجنة الاقتصادية.

١٧- وأشارت المديرة إلى أن شعبة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة تتألف من أربعة أقسام هي: قسم التخطيط الإنمائي، وقسم تحليل الاقتصاد الكلي، وقسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة، وقسم الشؤون المالية وتعبئة الموارد والمحلية. وأشارت إلى أنه بينما اعتمدت اللجنة الاقتصادية في المقام الأول نهجا إقليميا لعملها، فإنها قدّمت أيضا دعما محدد الهدف لعدد من البلدان (بما في ذلك إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وملاوي) في مجالات مثل إدارة الديون، وسياسات الضرائب وإدارتها، ورقمنة التخطيط، وتنبؤات الاقتصاد الكلي.

١٨- وأشارت الموظفة المسؤولة عن قسم التخطيط الإنمائي، السيدة أويبانكي أبيجيرين، إلى أن هدف القسم يتمثل في تعزيز التنمية الوطنية والتخطيط المالي القائمَين على الأدلة وتعزيز التآزر بين الخطط الإنمائية الوطنية والالتزامات العالمية والإقليمية مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقالت إن القسم وضع، في إطار وظيفته كمركز للفكر، منتجات معرفية مثل *التقرير السنوي عن التنمية المستدامة في أفريقيا*، وتقارير استعراض برنامج عمل الدوحة

لصالح أقل البلدان نموا، وورقات معلومات أساسية عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وموجزات سياسات، وورقات القضايا الناشئة المطروحة للمناقشة. وذكرت أن *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠٢٥* سيُصاغ بما يتماشى مع أهداف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأضافت أن القسم أطلق، بصفته جهة منظمة للاجتماعات، تقرير *التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠٢٤* في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤ ونظم فعالية جانبية على هامش الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وقدّم القسم الدعم التقني والاستشاري القائم على الطلب بشأن التخطيط الإنمائي في البلدان الأفريقية. وقامت عدة بلدان فعلا برقمنة خططها الإنمائية الوطنية، التي تضمنت تعزيز أوجه التآزر مع خطتي العمل، وهو ما سمح لها برصد التقدم الذي أحرزته وتقييم إنجازاتها من خلال خططها الإنمائية وتحديد أي ثغرات موجودة.

١٩- وأوضح الموظف المسؤول عن قسم تحليل الاقتصاد الكلي، السيد هوبستون كايسكا شافولا، إن هدف القسم يكمن في تعزيز قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية على إجراء تحليل قوي لسياسات الاقتصاد الكلي تعزيزا للنمو الشامل والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي. وقال إن القسم، في إطار وظيفته كمركز للفكر، أصدر طبعة عام ٢٠٢٤ من *التقرير الاقتصادي السنوي عن أفريقيا*، بالإضافة إلى موجزات سياسات وورقات بحوث وتقارير نصف سنوية عن أداء البلدان الأفريقية. وسيتم، في التقرير الاقتصادي المقبل عن أفريقيا لعام ٢٠٢٥، دراسة حالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحديات التي تواجهها. وأضاف أن القسم، بصفته جهة منظمة للاجتماعات، عقد حوارات في مجال السياسات وفعاليات لتبَادُل الخبرات استنادا إلى رؤى مستقاة من التقارير الرئيسية وغيرها من الأعمال التحليلية. وشارك القسم، استجابة لطلبات الأعضاء، في خدمات استشارية وأنشطة بناء القدرات لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي. وبما أن مشاركة البرنامج الفرعي مع الأعضاء كانت قائمة على الطلب، فينبغي للبلدان التي تلتمس الدعم أن تقدّم طلباتها عن طريق الأمين التنفيذي.

٢٠- وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة إن هدف القسم يكمن في تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من خلال تحسين هيكل المالية العامة والحوكمة الاقتصادية. وقد نشر القسم، في إطار وظيفته كمركز للفكر، تقريره عن الحوكمة الاقتصادية، وتناول القضايا الناشئة المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية والمالية العامة، وأصدر موجزات سياسات. وأعلن رئيس القسم أن الإصدار الثالث القادم من *تقرير الحوكمة الاقتصادية* سيتناول القدرة على تحمل الديون العامة ويتضمن توصيات بشأن السياسات. ونظّم القسم، بصفته جهة منظمة للاجتماعات، حلقةَ عمل إقليمية بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة وفعاليةً جانبية عن الإنفاق الضريبي الأفريقي، وقد عقدت كلتاهما في عام ٢٠٢٤. كما نظّم مشاورة إقليمية بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠٢٤. وقد عززت هذه الفعاليات التعاون والتعلم من الأقران ووضع استراتيجية أفريقية موحدة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيُعقد في عام ٢٠٢٥. وقدّم

القسم أيضا خدمات استشارية ومساعدة تقنية بشأن قياس النفقات الضريبية، ومعالجة المسائل المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة.

٢١- وأوضح ممثل قسم الشؤون المالية وتعبئة الموارد المحلية أن أحد أهداف القسم يكمن في تعزيز قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية على استخدام التمويل وأسواق رؤوس الأموال الابتكارية لتلبية احتياجاتهم في مجال التنمية المستدامة على المدى الطويل. وأصدر القسم، في إطار وظيفته كمركز للفكر، الطبعة التاسعة من الاستعراض المتعلق بتقديرات الجدارة الائتمانية السيادية في أفريقيا. ونظّم القسم، بصفته جهة منظمة للاجتماعات، عددا من حلقات العمل حضوريا في عدة بلدان أو عبر الإنترنت بشأن مواضيع تتعلق بالأعمال المصرفية والشؤون المالية والسندات الشاملة والمستدامة وإدارة الصناديق وتقديرات الجدارة الائتمانية. كما نظّم القسم الاجتماع الثالث للشبكة الأفريقية للهيئات التنظيمية الوطنية لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية في زامبيا. ودعم القسم، في إطار وظيفته في تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية، أعضاء اللجنة الاقتصادية في وضع نُهج ابتكارية لإدارة الديون، وعمل مع بلدان مختارة، بناء على طلبها، على وضع أدوات بديلة لإدارةٍ ابتكارية للديون وتقدير الجدارة الائتمانية.

٢٢- وفي أعقاب العروض التي قدّمتها الأقسام، سلّطت مديرة الشعبة الضوء على الكيفية التي يعمل بها البرنامج الفرعي لدمج قضايا شاملة لعدة قطاعات مثل الاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة جنبا إلى جنب مع أهم التحديات التي تمت مواجهتها والدروس المستخلصة. وأشارت إلى أن الاستدامة البيئية تشكل جزءا من المنتجات المعرفية للشعبة، بما في ذلك *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٤*، الذي جرى فيه استكشاف ما تتيحه الاستراتيجيات العادلة والمستدامة من فرص وما تواجهه من تحديات في أفريقيا. وقالت إن الأولوية مُنحت أيضا للقضايا الجنسانية في إطار البرنامج الفرعي من خلال إدراج تحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في المنتجات المعرفية وعن طريق ضمان التمثيل الكافي للنساء المشاركات في الاجتماعات وحلقات العمل. وشدّدت المديرة على أن مبادئ حقوق الإنسان أُعيد التأكيد عليها في مبادرات البرنامج الفرعي. وأضافت أن الشعبة تناولت إدماج منظور الإعاقة من خلال توفير إمكانيات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية إلى أماكن عقد حلقات العمل والمؤتمرات.

٢٣- وأشارت المديرة إلى بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج الفرعي، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة استيعاب أعضاء اللجنة الاقتصادية للتوصيات في مجال السياسات، ومواءمة عمل البرنامج الفرعي مع أولويات البلدان، والرفع من قدر طلب أعضاء اللجنة الاقتصادية للحصول على الدعم. وتمثلت الدروس الرئيسية المستخلصة في حاجة الشعبة إلى إشراك أعضاء اللجنة الاقتصادية في أنشطة البرنامج الفرعي في مرحلة التخطيط تعزيزا للتواصل والاتصال بغية إبراز قصص النجاح والنتائج، وتعزيز الشراكات داخليا وخارجيا على حد سواء.

باء- المناقشة

٢٤- أثنت لجنة الحوكمة على العمل الذي تنجزه اللجنة الاقتصادية لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية ومعالجة المسائل الرئيسية الحاسمة في تحقيق التنمية في أفريقيا وشدّدت على أنها ستواصل توفير الدعم.

٢٥- وتحدّث أحد المشاركين عن تجربة إثيوبيا في الدعم الذي تلقته لتعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. وأشار إلى أن الدعم ركز على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين إدارة نظام الإدارة الضريبية والمساءلة عنه. وأعرب عن تقديره للدعم الحاسم الذي تلقاه البلد من البرنامج الفرعي.

الجلسات المواضيعية: اليوم الأول

خامسا- تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة [البند ٥ من جدول الأعمال] وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية بهدف تحسين تعبئة الموارد المحلية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- المقدمة والعرض

٢٦- قُدِّم عرضان بشأن البندين ٥ و٦ من جدول الأعمال. وقدّمت السيدة سيدزانبنوما نادية دينيس ويدراوغو، ممثلة قسم تحليل الاقتصاد الكلي، لمحة عامة شاملة عن آفاق الاقتصاد الكلي في أفريقيا، والتحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، والفرص المتاحة لها لتعبئة الموارد المحلية. وسلّطت الضوء على العديد من القيود الهيكلية التي تحول دون تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا، بما في ذلك انخفاض القاعدة الضريبية، وتسرّب الإيرادات على نطاق واسع، وأسواق رؤوس الأموال المحلية الضحلة، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والصدمات الخارجية. غير أنها أشارت إلى أنه لا تزال هناك فرص أمام الأعضاء لتحسين تعبئة مواردهم المحلية، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، وتشجيع التكامل الإقليمي، وتعزيز أسواق رؤوس الأموال المحلية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب.

٢٧- وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة إن النظام السائد لا يزال يحابي مصالح الشركات متعددة الجنسيات ويتيح المجال للتهرب الضريبي وتحويل الأرباح من خلال التسعير التحويلي وآليات أخرى، وهو ما يحول دون استفادة أفريقيا من كل الإمكانيات التي تنطوي عليها إيراداتها. وأكد أن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية سيكون إنجازا تاريخيا من شأنه أن يوفر فرصا فريدة لأفريقيا لتنفيذ نظم ضريبية منصفة. وشدّد على أهمية القيادة الأفريقية في اعتماد الاتفاقية الإطارية وأهمية

مواصلة تقديم الدعم في وضع الإطار المرجعي واستكماله. وأشار إلى أن الدعم الذي تقدّمه اللجنة الاقتصادية في هذا المجال يشمل المنتجات المعرفية، والدعوة والخدمات الاستشارية، والدعم التقني في مجال الضرائب.

باء- المناقشة

٢٨- تبادل الممثلون تجاربهم ورؤاهم وأعربوا عن تقديرهم لمختلف أنواع الدعم الذي يتلقونه في إطار البرنامج الفرعي. وأعرب السيد مولاي ويلدو أسيغيغين، ممثل إثيوبيا، عن تقديره للدعم الذي قدّمته اللجنة الاقتصادية في إصلاح قانون الضرائب غير المباشرة وإدارتها في بلده. فمنذ الإصلاح، زاد دخل الضرائب غير المباشرة بنحو ٧٥ في المائة. وأضف أن إثيوبيا تلقت أيضا مساعدة تقنية في تقدير حجم النفقات المطلوبة للحد من تسرّب الإيرادات.

٢٩- وسلّط السيد مايكل كوسي أبياه، ممثل غانا، الضوء على المشورة المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والدعم الذي تم تلقيه بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي واستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة. وطلب مواصلة تقديم الدعم في مجال بحوث تعاونية متعلقة بالسياسات، وبناء القدرات في مجال النمذجة الكلية، وتعبئة الموارد المحلية، والإنفاق الضريبي. وأعرب السيد لويس مويلا، ممثل زامبيا، عن تقديره للدعم الذي تقدّمه اللجنة الاقتصادية في مجال النمذجة الكلية. وتحدّث السيد جيمس كيوما ماينا، ممثل كينيا، عن أهمية فرض الضرائب على القطاع غير الرسمي وتنفيذ الرقمنة للاستفادة من الإمكانات التي تنطوي عليها تعبئة الموارد المحلية بصورة كاملة.

٣٠- وناقشت السيدة سالومي كينغدوم، ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة، أداء الاقتصاد الكلي لبلدها واقترحت بعض مجالات العمل لاتباع نهج موحد لتعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي. وأعربت السيدة موسى مامي سيساي، ممثلة سيراليون، عن تقديرها للدعم الذي تم تلقيه من اللجنة الاقتصادية بشأن إدارة الديون والقدرة على تحملها، بالإضافة إلى تعبئة الإيرادات المحلية منذ عام ٢٠١٨.

٣١- وأقرّت لجنة الحوكمة بأن البلدان الأفريقية بحاجة إلى معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، واسترداد الضرائب التي يتم تجنبها من خلال تحويل الأرباح، وتنفيذ آليات قوية لمكافحة غسل الأموال وآليات شفافة لتبادل المعلومات، والاستفادة من الإمكانات التي ينطوي عليها التعاون الدولي في مجال الضرائب تحت رعاية الأمم المتحدة.

الجلسات المواضيعية: اليوم الثاني

سادسا- تعبئة الموارد الخاصة المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة [البند ٧ من جدول الأعمال] ودعم أقل البلدان نمواً [البند ٨ من جدول الأعمال] ووضع إطار تمويل وطني متكامل لتعبئة الموارد المحلية بشكل أقوى [البند ٩ من جدول الأعمال]

ألف- المقدمة والعرض

٣٢- قُدِّم عرضان بشأن هذه البنود من جدول الأعمال. وسلّطت الموظفة المسؤولة عن قسم التخطيط الإنمائي الضوء على التحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان الأفريقية نموا، بما في ذلك التنوع المحدود لصادراتها، وضعف تعبئة الموارد المحلية، وزيادة أعباء الديون، وعدم فعالية نظم الحماية الاجتماعية، وقلة فرص الحصول على التمويل الإنمائي. وأشارت إلى أنه رغم الالتزامات العالمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ومبادرة المعونة لصالح التجارة، لا يزال التقدم المحرَز نحو تحقيق الأهداف المحدَّدة في برنامج عمل الدوحة محدودا. وأعربت الموظفة عن تقديرها للدعم الشامل الذي تقدّمه اللجنة الاقتصادية لأقل البلدان نموا من خلال المنتجات المعرفية والحوارات الإقليمية والخدمات الاستشارية. وقالت إن الأدوات الرئيسية مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة تساعد البلدان على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الأطر العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل الدوحة. وأكدت أن أقل البلدان الأفريقية نموا، تحتاج، حمايةً لمصالحها، إلى إجراء إصلاحات شاملة بغية تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

٣٣- وسلّط السيد آلان موكونغو، ممثل قسم الحوكمة الاقتصادية والمالية العامة، الضوء على الثغرات الهائلة في تمويل التنمية المستدامة في ظل الأزمات متعددة الأوجه والتقدم البطيء نحو تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وقال إن أطر التمويل الوطنية المتكاملة يمكن أن تعزز التنمية المستدامة وتساعد البلدان على تعبئة موارد مالية متنوعة، وتحسين الاتساق بين سياسات التمويل، ومواءمة الأدوات المالية مع الأولويات الوطنية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين، وإدارة المخاطر في ظل بيئة تمويل معقدة، وإبلاغ الاحتياجات الوطنية إلى المجتمع الإنمائي الدولي بفعالية. ولفت الانتباه إلى الدعم الذي تقدّمه اللجنة الاقتصادية في هذا المجال، وشدّد على أهمية ضمان وجود تعاون دولي شامل وفعّال في المسائل الضريبية، وحوكمة عالمية عادلة وفعالة للديون، وهوامش مناورة مالية مستدامة، وتطوير القدرة على تحليل خيارات التمويل.

باء- المناقشة

٣٤- في المناقشة التي تلت ذلك، سلّط المشاركون الضوء على تجاربهم المتعلقة بالاقتصاد الكلي والحوكمة في بلدانهم. وعرضت السيدة باميلا مابوندا، ممثلة موزامبيق، التحديات

الاقتصادية التي تواجهها موزامبيق والجهود التي تبذلها لخفض عجزها المالي وتنويع اقتصادها. وأشارت إلى أن الدعم المقدّم من اللجنة الاقتصادية من خلال مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة ومن خلال بناء القدرات مفيد للغاية. وقالت إن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يجب أن يعمل على تعزيز سلاسل القيمة وتعزيز الاقتصاد التقليدي.

٣٥- ولفت السيد موكسيني مكومبا، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، الانتباه إلى النجاح الذي حققه بلده في مواءمة خطته الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج عمل الدوحة، بدعم من اللجنة الاقتصادية. وقال إن بلاده تركز على مشاريع البنية التحتية والزراعة المراعية للمناخ وأنظمة تحصيل الإيرادات الرقمية. وأكد أنه رغم أن بلده اعتمد استراتيجيات التمويل الابتكاري، بما في ذلك القروض ميسّرة الشروط وتمويل المشاريع البديلة، فإنه يأمل في أن تقدّم اللجنة الاقتصادية الدعم التقني وأن توصي بأفضل الممارسات لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

٣٦- وشدّدت لجنة الحوكمة على عدد من المجالات الحاسمة بالنسبة إلى أقل البلدان الأفريقية نموا، بما في ذلك الحوكمة والقدرة على تحمل الديون وإدخال إصلاحات على الهيكل المالي العالمي. وأبرز المشاركون الحاجة إلى اكتساب مهارات تفاوضية أقوى لتخفيف عبء الديون وإنشاء وكالات أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية للحد من ارتفاع تكاليف الاقتراض ومناصرة المؤسسات المالية الأفريقية. وشملت الاقتراحات تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتعبئة رأس المال المحلي، وتعزيز التضامن الدولي من أجل الإصلاح المالي.

٣٧- وشدّد الممثلون على فعالية المعونة في إخراج البلدان من وضع أقل البلدان نموا بالإضافة إلى تحسين تتبُّع المساعدة الإنمائية الرسمية وتقييمها. وشدّدوا على أهمية الحوكمة والقيادة بالإضافة إلى التدابير التقنية والمالية. وسلّطت لجنة الحوكمة الضوء على دور الشباب في الحوكمة الاقتصادية والسياسية، الذي اعتبرته أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٨- وعرض الممثلون ما أحرزوه من تقدم في تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بدعم من اللجنة الاقتصادية، وشدّدوا على رغبتهم في مواصلة تلقي الدعم منها في سبيل التنفيذ الفعال للأطر في مختلف مراحل اعتماد خطط العمل وتصميمها وتنفيذها. وشدّدت لجنة الحوكمة على أهمية القيادة السياسية لتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وتحديد مختلف خيارات التمويل، بما في ذلك التمويل المقدَّم من القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات، وسن قانون مالي لتنسيق جميع خيارات التمويل. وجرى إبراز أهمية اتباع نهج منسَّق تشارك فيه جميع الأطراف.

٣٩- وشدّد السيد يوبغومدي فالنتين بودا، ممثل بوركينا فاسو، على أهمية رقمنة النظام الضريبي لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وطلب المساعدة من اللجنة الاقتصادية. وتحدّث السيد إيف كزافييه نامبوي تشي تي بي، ممثل كوت ديفوار، عن تجربةٍ تتعلق بنظام ضريبي آلي، وقال إن بلده على استعداد لتقاسم الدروس المستخلصة منها مع أعضاء لجنة الحوكمة.

٤٠- وشدّد الممثلون على أهمية مصداقية الميزانية وسياسات مراقبة الإنفاق من أجل التنفيذ الفعال لإطار تمويل وطني متكامل. وأكدّت لجنة الحوكمة من جديد الأهمية الحاسمة للمسؤولية الوطنية والالتزام السياسي القوي، وأعربت عن التزامها الراسخ بمواصلة تقديم الدعم في هذا المجال.

٤١- وشدّدت لجنة الحوكمة على أهمية تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التنمية المستدامة. وشدّد المشاركون في المناقشة على أن تهيئة بيئة مواتية أمر بالغ الأهمية لإشراك القطاع الخاص. وأشاروا إلى أنه من الضروري أيضا اعتماد سياسات لتشجيع الاستثمار طويل الأجل، مثل الإعفاءات الضريبية، ونماذج الأعمال التجارية المستدامة الابتكارية، وإقامة شراكات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٢- وأكدّت اللجنة الاقتصادية التزامها المستمر بتقديم دعمٍ محدد الهدف لأعضائها استجابة لطلبات محددة تقدمها البلدان، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير الدعم التقني والتدخل بصفتها جهة منظمة للاجتماعات. وسلطت الضوء على إنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بوصفه مبادرة واعدة لتعزيز الاستقلال المالي، وتعميق خيارات التمويل الخاص المحلي، والحد من الاعتماد على الآليات الخارجية.

سابعا- النظر في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ واعتماده
[البند ١٠ من جدول الأعمال]

٤٣- قدّمت مديرة الشعبة عرضا عن برنامج العمل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وناقشت لجنة الحوكمة برنامج العمل الذي اعتُمد بالإجماع.

ثامنا- موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة الحوكمة الاقتصادية وموضوعها
[البند ١١ من جدول الأعمال]

٤٤- بعد أن ناقشت لجنة الحوكمة بإسهاب موعد دورتها الدورة الثالثة، قررت أن تُعقد الدورة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ تحت شعار ’’ سياسات الاقتصاد الكلي في خدمة التحول الهيكلي والنمو المستدام في أفريقيا‘‘.

تاسعا- مسائل أخرى [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٤٥- لم تُثر أي مسائل أخرى.

عاشرا- تقارير مقرر المكتب [البند ١٣ من جدول الأعمال]

ألف- النقاط الرئيسية المنبثقة عن الدورة التي دامت يومين والمقدمة إلى لجنة الحوكمة

٤٦- أقرّت لجنة الحوكمة موضوع الدورة الثانية وجدواه من أجل الاستفادة من الفرص التي يتيحها المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

٤٧- وأشارت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي السائد، وارتفاع مستويات الديون، وتضاؤل هامش المناورة المالي، وهي مسائل جاءت نتيجة لعدة قضايا تواجهها أفريقيا في سعيها لضمان الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، ألا وهي تناقص الإيرادات الضريبية، وزيادة الإنفاق العام، والفجوات التمويلية الكبيرة.

٤٨- وشدّدت على أهمية النمو الاقتصادي لسد الفجوة التمويلية والتمكين للاستثمار في البنية التحتية الحيوية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٤٩- وشدّدت على أن وجود قيادة أفريقية قوية ورصد فعال للتقدم المحرَز أمران حاسمان لتحقيق النمو الاقتصادي والانتقال المستدام والعادل المطلوبين بشدة.

٥٠- وأقرّت بأهمية الضرائب الرقمية والضرائب المتدرّجة لتوسيع القاعدة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية بالكامل. وشدّدت على أهمية التقييم المنتظم لتكاليف الحوافز الضريبية وفوائدها لوقف تسرّب الإيرادات.

٥١- وسلّطت الضوء على الحاجة إلى تعزيز القدرة على التفاوض لإسماع صوت المنطقة بشأن تعبئة الموارد المحلية والتمويل المستدام ورقمنة الإدارة الضريبية لتحسين الإدارة المالية العامة. كما شدّدت على أهمية بناء القدرات في مجال مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة وغيرها من تدابير تمويل المناخ.

٥٢- وشدّدت على أهمية ضمان إنشاء هيكل قوي للحوكمة الاقتصادية لتمويل التنمية في أفريقيا.

٥٣- وشدّدت أيضا على أهمية إصلاح الهيكل المالي العالمي لحماية مصالح أفريقيا وسدّ الفجوة التمويلية.

٥٤- وأقرّت بأهمية مراعاة الخصائص الديمغرافية لأفريقيا، لا سيما الشريحة السكانية الكبيرة من الشباب، عند تصميم حلول للتنمية المستدامة وتنفيذها.

٥٥- وأحاطت علما بمجالات العمل الرئيسية، والإنجازات الرئيسية، والنتائج المتوقعة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، والتحديات والفرص وطرائق تحقيق النتائج لشعبة سياسات الاقتصاد الكلي والمالية والحوكمة في سياق الأولويات والاحتياجات العالمية والإقليمية والوطنية.

٥٦- وأحاطت علما بالتقدم المحرَز في مجال تحليل الاقتصاد الكلي، والتخطيط الإنمائي، والحوكمة الاقتصادية والمالية العامة، والتمويل الخاص في إطار البرنامج الفرعي، وأعربت عن تقديرها للعمل الرامي إلى مساعدة البلدان على ضمان الحوكمة الاقتصادية السليمة، وازدهار الوضع الاقتصادي الكلي، والتنمية الشاملة للجميع.

٥٧- وأقرّت بالدعم الذي تلقته في إطار البرنامج الفرعي بشأن الضرائب، وإدارة الديون، وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، والتمويل الخاص، والتدفقات المالية غير المشروعة، والنفقات الضريبية، ومجموعة أدوات التخطيط والإبلا غ المتكاملة، وأعربت عن تقديرها لذلك. وأشارت إلى أن استمرار الدعم أمرٌ مهم.

٥٨- وأعربت عن التزامها الراسخ بالمساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، والحوكمة الاقتصادية القوية، والتخطيط المتكامل واستراتيجيات التمويل بالشراكة مع البرنامج الفرعي.

باء- توصية

٥٩- أوصت لجنة الحوكمة بأن يقوم أعضاء اللجنة الاقتصادية الأفريقية بما يلي:

(أ) مواصلة جهودهم لتحسين تعبئة مواردهم المحلية من خلال إدارة ضريبية فعالة وكفؤة؛

(ب) الاستثمار في الرقمنة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية والامتثال والحوكمة؛

(ج) الاستثمار في هيكل مؤسسي لضمان حوكمة اقتصادية قوية ونفقات عامة متسمة بالكفاءة؛

(د) ضرورة تأمين القيادة السياسية في رصد التقدم المحرز بفعالية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي هم بأمس الحاجة إليه وانتقال مستدام وعادل؛

(هـ) تسخير المنابر الوطنية والإقليمية والعالمية لتجديد الهيكل المالي العالمي واستخدام الإمكانات التي ينطوي عليها التعاون الدولي في المسائل الضريبية، تحت رعاية الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، لاعتماد نهج متضافر لتمويل التنمية المستدامة.

٦٠- وأوصت أيضا بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) مواصلة وتعزيز دعمها الذي تقدّمه في مجالات التركيز المواضيعية لكل جزء من الأجزاء الأربعة للبرنامج الفرعي، وهي سياسات الاقتصاد الكلي، والتخطيط الإنمائي، والشؤون المالية، والحوكمة الاقتصادية؛

(ب) مواصلة الدعوة إلى تمثيلٍ وقيادةٍ أفريقيين على مستوى المنصات الإقليمية والعالمية؛

(ج) دعم البلدان الأفريقية في وضع نهج موحد لتمويل التنمية، لا سيما في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، في عام ٢٠٢٥؛

(د) دعم تنفيذ الالتزامات الإقليمية والعالمية لضمان نظامِ تمويلٍ شامل لفائدة البلدان الأفريقية.

حادي عشر- اختتام الدورة [البند ١٤ من جدول الأعمال]

٦١- شكر الرئيس، في كلمته الختامية، الممثلين على المناقشات الحيوية ومشاركتهم في دراسة القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية في تمويل تنميتها. وأشار إلى أن التوصيات والتوجيهات الموثوقة بشأن اتباع نهجٍ موحدٍ بين البلدان الأفريقية إزاء سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة وبلوغ التمويل المستدام من شأنها أن تساعدها على تأمين مستقبل أفضل.

٦٢- والتمس الرئيس من المكتب أن يشارك بفعالية في تقديم المشورة حتى يؤدي الدعم المقدَّم لأعضاء اللجنة الاقتصادية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تحقيق نتائج فعالة. وشدّد على أنه سيتواصل بانتظام مع المكتب بشأن عدة مسائل مواضيعية في إطار البرنامج الفرعي طوال فترة ولايته.

٦٣- وأعرب الرئيس عن خالص تقديره للعمل الذي اضطلعت به أمانة اللجنة في تنظيم دورتها الثانية، ثم أعلن اختتام الدورة.